الحسين احمد محمد عبد الله

الحجز ἡ γενηματογραφία & ἡ κατοξή ومايترتب عليه فى مصر فى العصر الرومانى فى ضوء أوراق البردى والنقوش*

كان الحجز التحفظى (ἡ γενηματογραφία) فى مصر فى العصر الرومانى يهدف إلى وضع ممتلكات المدين تحت سيطرة الإدارة الرومانية ، ومن ثم لا يستطيع هذا الشخص التصرف فى ممتلكاته سواء بالبيع أو الهبة أو التنازل ، ويرد مثل هذا النوع من الحجز على المنقولات والمحاصيل ، أما الحجز التنفيذى (ἡ κατοξή) فهو يهدف إلى اقتضاء المدين لحقه، وذلك عن طريق بيع هذه الممتلكات فى مزاد علنى[١].

ولكى تضمن الإدارة الرومانية حقها من البداية فإنها كانت تقوم بالحجز على ممتلكات المكلفين بالوظائف الإلزامية ، أو مستأجرى الأراضى العامة ، وكان هذا الحجز يتم فى نفس اليوم الذى يُكلف فيه الشخص بالعبء الإلزامى أو يتسلم فيه المستأجر الأرض لزراعتها. وعندما يتوانى أو يتأخر المكلف إلزامياً أو المستأجر فى دفع ما عليه فإن الإدارة الرومانية تشرع بداية فى وضع يدها – عن طريق موظفيها – على كل الممتلكات الخاصة بالمدين ، وعندما يتم لها ذلك كانت تأخذ فى الاعتبار ما إذا كان دخل هذه الممتلكات أو محصولها سيغطى ما على صاحبها من دين أم لا ، ويكون الحجز هنا على المحصول فقط. وكان الحجز يمتد إلى ممتلكات المدين أينما وجدت أو خُزنت[٢].

وكانت إجراءات التنفيذ فى مصر فى العصر الرومانى تطبق على ثلاثة مستويات:

أولاً: على دافعى الضرائب.

ثانياً: المكلفون بالأعباء الإلزامية Leitourgia.

ثالثاً: الملتزمون (αἱ τελοναι).

وفيما يتعلق بدافعى الضرائب فإن علينا أن نفرق بين قيام الدولة بتحصيل هذه الضرائب بشكل مباشر ، وأن يتم تحصيلها عن طريق الالتزام[٣]. ويجب الإشارة هنا إلى أن الإمبراطور

---

* د. الحسين أحمد محمد عبدالله ، كلية الآداب ، الزقازيق.

تراجان (٩٨-١١٧) كان صاحب الخطوة الحاسمة فى تحويل تحصيل معظم الضرائب التى تحصل نقداً إلى أعمال بالخدمات الإلزامية Leitourgia ، وبهذا حد من مساوئ الملتزمين وسطوتهم ، رغم أن ذلك لم يكتمل تماماً[٤]. وفى واقع الأمر فلم يكن هذا القرار إحساساً من تراجان بالترفق بالمصريين من جور الملتزمين ، ولكن كان همه أن يضمن موارد الدولة ، ذلك أن وجود أكثر من محصل تحجز الدولة على ممتلكاتهم أفضل من الحجز على ممتلكات شخص واحد هو الملتزم – وذلك ضماناً لأى عجز – ومن ناحية أخرى فإن الإدارة الرومانية قد وفرت بهذا الإجراء رواتب أولئك المحصلين الذين كانوا يجبون الضرائب باسم الملتزم.

وفيما يتعلق بالضرائب فإن كانت الدولة تحصلها عن طريق موظفيها[٥] فإن هؤلاء الموظفين كانوا يسجلون أسماء الخاضعين للضريبة ، ومن المحتمل أنه كان يتم التحفظ على ممتلكاتهم بل وعلى أشخاصهم ، ونعرف أنه فى حالة الديون العامة وحدوث عجز فإن الحجز التنفيذى (ἡ πρωτοπραξία) كان يؤدى بدوره إلى حق التنفيذ الحال المباشر (ἡ κατοξή) – الأسبقية فى التنفيذ – على أموال المدين وإلقاء القبض على المدين نفسه. أما فى حالة تحصيل الضرائب بمعرفة محصلى الضرائب فإنه كان من حق هؤلاء أن يقوموا بالتحفظ على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الواجبة عليها الضرائب، وكان الملتزمون يمارسون مثل هذه الإجراءات بمساعدة موظفى الحكومة[٦].

أما المكلفون بالأعباء الإلزامية[٧] Leitourgia فإن الإدارة الرومانية كانت تجرى حجزاً تحفظياً على ممتلكات الشخص المرشح لعبء إلزامي منذ بداية تكليفه بهذا العبء ، وكانت تنهج سبلاً ثلاثة تضمن بها الجدية فى الترشيح للوظائف الإلزامية.

أ- أن الشخص الذى قام بالتزكية كان مسئولاً عن الشخص الذى رشحه ويشترك معه فى المسئولية ، وكان أيضاً مسئولاً عن إيجاد بديل عنه فى حالة عدم حضور المرشح ، وإذا لحقت أضرار بالشخص المرشح فإن الشخص الذى قام بتزكيته – وكان فى الغالب كاتب القرية – تقع عليه هذه الأضرار مع دفع غرامة للدولة متى كان المرشح غير مؤهل للوظيفة التى رشح لها[٨].

ب – كان على الشخص الذى رشح شخصاً آخر لتولى وظيفة أو عبء إلزامى أن يضمن هـذا الشخص طوال فترة تكليفه العبء ، وأن يتحمل هو نفسه العبء صاغراً فى حالة فشـل مرشحه.

جـ – تأتى بعد ذلك المسئولية الجماعية لسكان الحى أو القرية – ، وذلك حسب العرف والعـادة (κατα᾽ το εθος)[٩] – فيكرهون على تحمل المسئولية كاملة ، حيث فرضـت الإدارة الرومانيـة الأعبـاء بصـورة جماعيـة ونشـأ عنـه أيضـاً ظـاهرة الهروب ὁ μερίσμος τῶν ἀνακεχωρηκοτων[١٠]. وفيما يتعلـق بـالملتزمين (αἱ τελοναι᾽) فنعرف أنه فى العصر البطلمى كان على الملتزم أن يجـد ضامنـاً ، ويقدم أيضاً ضماناً ، فإذا فشل فى جباية الضـرائب التى تعهد بجبايتها فإن الإدارة كـانت تصادر هذا الضمان (أملاكه) ، بل وقد يصل الأمر إلى القبض على الملتزم ، أمـا فـى العصر الرومانى فإننا لا نعرف الإجراءات التنفيذية – إجراءات التنفيذ الجـبرى – ضـد محصلى الضرائب ، وإن كنا نعرف أن الممتلكات غـير المنقولـة لمزارعـى الضيـاع الإمبراطورية أو الأراضى العامة كانت توضع تحت الحجز منذ اللحظـة الأولـى التـى يكلفون فيها بالعمل ، وفى حالة التأخر فى الدفع فإن الإدارة تمد هذا الحجز ليشمل بـاقى ممتلكات المدين[١١].

إجراءات الحجز والتنفيذ:

كـان لكل مـن رئيـس ديـوان الحسـاب الخـاص – الجنومـون – (Idios Logos)[١٢]، ومدير أرض الوسايا (Procurator usiacus) الأهلية القانونية فى إصـدار قرار بالحجز التحفظى على الممتلكـات أو وضعـها تحـت الحراسـة ، وكـان الحـاكم الإقليمـى (الإستراتيجوس) هو جهة تنفيذ هذا القرار ، وكان منوطاً به أيضـاً تعيين مشـرف أو مديـر (حارس قضائى) على هذه الممتلكات ، وهو ما يكنى له بالمصطلح اليونانى التالـى:

ἐπιτιτηρήτης τῶν γενηματογραφουμένων ὑπαρξόντων[١٣] ، ولابـد هنا أن نفرق بين نوعين من الحجز. أولهما هو الحجز على المحاصيل أو مـا يسـمى بحجـز المنقول لدى المدين، وهذا النوع من الحجز يكون على المزروعات والمحاصيل وهو ما يعـرف

باسم الحجز التحفظى، و ربما يكون مصطلح (ἡ γενηματογραφία) هو المطابق لمثل هـذا النوع من الحجز. ثانيهما حجز العقار نفسه وذلك بقصد بيعه لاقتضاء الديـــن المســتحق علـــى المدين – ولابد أن نشير هنا إلى أن معظم هذه الديون كانت ديون عامة للدولة – ومثل هذا النوع من الحجز هو ما يعرف باسم الحجز التنفيذى وربما يكون المصطلـــح الآتـــى: (ἡ κατοξή) مطابقاً لمثل هذا النوع من الحجز.

وفى حالة الحجز على محصول الأرض أو غيرها فإن الإدارة – عن طريق موظفيـــها – كان عليها أن تتأكد من أن هذا الدخل (ὁ προσόδος) سيكون كافياً لتسديد هذا الدين ، أمـــا إذا كان غير كاف فإن الدولة يكون من حقها بيع المال المحجوز عليه. أما فى حالة تسديد المدين ما عليه من دين فإن الحجز يرفع عن هذه الممتلكات ، وينهض شاهداً على ذلك وثيقة بردية هـــى BGUII599=W.Chr. 363[١٤] التى ترجع إلى القرن الثانى الميلادى حيث يصدر الديويكتيس Dioiketes[١٥] أمره إلى الحاكم الإقليمى – الاستراتيجوس – بأن يرفـــع الحجـــز عـــن بعـــض الممتلكات لأن صاحبها سدد ما عليها من ديون وكان ذلك على النحو التالـــى :

ἐάν[τοῦτο εἰσενεγκῶ]σι καὶ μηδὲν αλλο ὀφειλωσι,

φροντίσον τήν γενηματογρά]φιαν ἀνεθήναι τῶν ὑπαρξόντων

وكذلك فى وثيقة بردية أخرى[١٦] أشار إليها Taulumschlag فى بحثه فى مجلة البردى القانونى العدد الرابع ص ٨٠ إلى أنه يجب رفع الحجز عن دخل ممتلكات أختين لأنهما سددتا ما عليهما من ديون τάς προσόδους αὐτᾶις τῶν ὑπαρξόντων ἀνεθῆναι[١٧].

وإذا كانت البردية الثانية لم تشر إلى جهة إصدار هذا القرار وإلى من كان يجب عليـــه تنفيذه فإن **BGUII599** قد أشارت إلى أن رفع الحجز فيها كان بقرار أصدره الديويكتيس إلـــى الاستراتيجوس ، ولم تشر من قريب أو بعيد إلى جهاز الاديولوجوس أو إلـــى المشـــرف علـــى أرض الوسايا اللذين كان لهما حق إصدار الحجز ، ولكن علينا أن ننظر إلى هذا الأمر فى إطار المسئولية الجماعية للموظفين عن الدخل أمام الدولة من ناحية ، وأن المحجوز عليه فى هـــاتين البرديتين هو دخل هذه الأرض وليست الأرض نفسها من ناحية أخرى ، بمعنى أن رئيس ديوان الاديولوجوس كان منوطاً به جمع المتأخرات من الضرائب وغيرها فإذا ما أدت هذه الأرض مـــا

عليها من متأخرات ضريبية فإن الحجز يرفع عنها تلقائياً ، وبالتالى تعود السيطرة على هذه الأرض لموظفى الإدارة المالية (الديويكتيس ومرؤوسيه) والإدارة المحلية الممثلة هنا فى الاستراتيجوس. أما إذا لم تسدد المتأخرات الضريبية وتطور الأمر إلى الحجز التنفيذى وبيع هذه الممتلكات فى المزاد فإن دور الاديولوجوس يمتد هنا إلى آخر المطاف من تحديد سعر المال المباع ، وتحديد ميعاد البيع وأن يتأكد من أن الأموال سُددت فى خزينة الدولة ، وإن كان التنفيذ فى مثل هذه الإجراءات يقع على عاتق موظفى الإدارة المحلية[١٨].

وعلى ذلك فإن الإجراء الأول فى الحجز كان يتمثل فى صدور قرار الحجز من الإديولوجوس أو من مدير أرض الوسايا ، ويتبع ذلك تنفيذ هذا الحجز عن طريق الحاكم الإقليمى – الاستراتيجوس – ويبدأ بإعلان المدين بأنه إذا لم يدفع ما عليه فسيتم الحجز على ماله، ويأتى بعد الحجز تعيين مشرف أو حارس قضائى[١٩] على المحصول المحجوز عليه أو على العقار نفسه ، ويكنى لهذا الموظف بالمصطلح التالى : ἐπιτηρητής τῶν γενηματογραφουμένων ὑπαρξόντων وكان له شركاء فى هذا الأمر οἱ μετόξοι وهم جميعاً مكلفون بمراقبة المحصول الوارد من الأرض المحجوز عليها وجمع دخلها ، وتسديدها للخزانة ، وكان على المالك أن يسلم هذا الدخل (οἱ πρόσοδοι ὑπ(αρχοντων) نقداً إلى المشرفين الذين يسلموه بدورهم إلى المحصلين والجباة οἱ πράκτορες[٢٠]. ويستمر المشرف فى مهمته حتى يحدث أحد أمرين أن يصدر إليه أمراً بانقضاء الحجز لأن صاحب المال سدد ما عليه من ديون ، أو يُباع المال المحجوز عليه (إذا كان الحجز تنفيذياً). ويكون هذا المشرف ملزماً بأن يقدم بياناً بكل ما تسلمه وما أنفقه مدعماً بالمستندات.

المال المحجوز والأعباء الإلزامية (Leitourgia):

كانت وظيفة المشرف – الشخص ἐπιτηρητής ، الوظيفة ἐπίτηρησις – من الوظائف الإلزامية التى يُكلف الناس بهما بداية من عام ٨٨م[٢١] حتى عام ٢٧٠-٢٧٥م[٢٢] أما المشرفون على الممتلكات المحجوز عليها ἐπιτηρηταὶ γενηματογραφουμένω فكانوا فى الفترة من ١٣٦-١٣٧م[٢٣] حتى عام ١٨٩م[٢٤]. وكان النصاب المالى (ὁ πορός)

المطلوب لتولى هذه الوظيفة هو ٥٠٠ دراخمة فى إحدى الحالات و ١,٥ تالنت فى حالة أخرى ، أما سن الموظف فيتراوح بين ٢٠-٦٨ عام ، وكان الأشخاص المكلفون بـــهذه الوظيفـــة قـــد شغلوا وظائف سابقة (Ex-archontes) أو من أعضاء مجلس البولى[٢٥].

وكان الموظف يتولى تلك الوظيفة فى قريـــة أو أكـــثر ، أو فـــى حـــاضرة المحافظـــة Metropolis أو فى توبارخية أو جزء منها أو فى المحافظة كلها. وكانت مـــدة هـــذه الوظيفـــة تتراوح بين عام[٢٦] أو ثلاثة أعوام[٢٧]، وكانت هذه الوظيفة تبدأ فى شهر توت ، ويبدو أن هؤلاء المشرفين كانوا يعينون فى الغالب فى شكل مجموعات يتكون كل منها من اثنيـــن أو ثلاثـــة أو أربعة أشخاص ، وفى بعض الأحيان عشرة أشخاص BGU.277 أو أحد عشر شخصاً كما فـــى P.Mert.02 أو خمس وعشرون شخصاً كما فى P.Brux.Gr.21[٢٨].

وقد تعددت نوعيات الإشراف والحراسة إذا لم تقتصر فقط على الممتلكـــات المحجـــوز عليها بل امتدت لتشمل أموراً أخرى كثيرة ، فمنها ما يتعلق بقطع الأحجار فى الفيوم[٢٩]، ومنـــها الإشراف على الضياع المصادرة[٣٠]، ومنها الإشراف على الضرائب المفروضة على التجـــارة فى الأسواق[٣١]. أما فيما يتعلق بالإشراف أو الحراسة على الممتلكات المحجوز عليها أو علـــى دخلها فقد جاءت الإشارة إلى هؤلاء المشرفين فى البرديات التالية : P.Leit.11. ، وترجع إلـــى عام ١٣٦/١٣٧م، P.Mil.Vogl.IV 244 وترجع إلى عـــام ١٤٦/١٤٧م ، P.Oslo III, 117 وترجع إلى عام ١٥٩/١٦٠م ، وكذلك فى BGU. XIII 2287 وترجع إلى ٤ ينـــاير ١٦٢م ، وفى SB.942 وترجع إلى عام ١٦٢م ، وكذلك SBXIV, 11712 وترجع إلى عـــام ١٦٤م ، وأخيراً فى P.Teb.II 237 وترجع إلى عام ١٨٠/١٨٢م.

وجميـــع هـــذه الوثـــائق كلـــها مـــن الفيـــوم ، وكـــانت هـــذه الكلمـــة (ἡ γενηματογραφουμένων) تختصر إلى (γενη ٠٠٠) ، وكـــانت تتبعـــها عبـــارة ὑπαρξόντων κώμης أو عبارة ὑπαρξόντων διοικήσεως ، أما فى النقوش فكـــان لقـــب هـــؤلاء الموظفيـــن علـــى النحـــو التـــالى: ἐπιτῆρηται κτημάτων γενηματογραφουμένων[٣٢] ، وجميع هذه النقوش مـــن طيبة فيما عدا O.Camb.75 حيث إن مكانها غير معروف ، أما فيما يتعلق بلقب الموظف الذى

أشرنا إليه بعاليه فـــإن P.J. Sijpesteijn[٣٣] يفـترض أن الكـاتب تـرك بطريـق الخطـأ καὶ μέτοξοι وشركائهم كما فى O.Boδλ. II995.1 وهنا يجب أن نشير إلى أن هذا اللقـب كان يأتى فى النقوش متبوعاً بالعبارة التالية : ὑπαρξόντων μητροπολεως على عكـس ما كان فى البردى من أن الإشراف كان على القرية أو الديويكسيس.

وكان لهؤلاء مساعدون وحراس مسلحون[٣٤]، وكانت المدفوعات عن المـال المحجـوز عليه تتم فى صـورة نقديـة إلـى المشـرفين αἱ ἐπιτηρηταὶ ومنـهم إلـى المحصلين οἱ πρακτόρες كل شهر أو كل شهرين[٣٥] ، وفى بعض الأحيان كانت تقدم سنوياً ، وكـانت التقارير تقدم باسم أحد المشرفين بيد أن هذا لم يكن يعفى باقى المشرفين من المسئولية التى كانت جماعية فى مثل هذه الأمور ، وطوال مدة توليهم العمل أو الوظيفة الإلزاميـة[٣٦]، وقـد تـرد الإشارة إلى المشرف أو الحارس القضائى مقرونة ليس فقط باسم المنطقة التى يباشر عمله فيـها ولكنه كان يأتى أيضاً مقروناً باسم صاحب المال المحجـوز عليـه ، حيـث أشـارت إحـدى البرديات[٣٧] إلى ذلك على النحو التالـى :

Θέωνος Σε(...) οὐ ἀπελε[υθέρ]ου Διδύμου ἐπιτηρητου

πτολεμαίου κρονίου κώμς Διονυσίαδος

"ثيون بن ..... عتيق ديدوموس المشرف على الممتلكـات المحجـوزة الخاصـة ببطلميوس بن كرونيوس فى قرية ديونوسياس".

وجاءت الإشارة إلى صاحب الأرض المحجوز عليها فى بردية غير مكتملة[٣٨] من الفيوم (من قرية فيلوتيريس Philoteris) ، وترجع البردية إلى القرن الثانى الميلادى ، وجاءت الإشارة إلى المشرف على هذه الأرض على النحو التالى: سطر ٨-١٠

ἐπιτηρητ(ης) γενηματογρ(αφουμένων) ὑπαρξ(όντων

[π] ολυδεύκης Ειρηναιου

ولم يكن المشرف على الأملاك المحجوز عليها يستبدل بطريقة تلقائية بعد انتـهاء مـدة خدمته ، بل كان عليه أن يتقدم بطلب إلى الإستراتيجوس يوضح فيه أن مدة خدمته قد انتـهت ،

ويريد أن يخلفه شخص آخر. وكانت الإشارة إلى ذلك على النحو التالى: " إنه فيما يتعلق بثيون Theon بن ..... عتيق ديدوموس المشرف على الممتلكات المحجوزة فى قرية ديونوسياس Dionysias الذى أنهى فترة خدمته الإلزامية ، ووفقاً أيضاً للالتماس الذى تقدم به إليك يطلب الإعفاء فإنه تقرر ترشيح الأفراد التالية أسماؤهم ليحلوا مكانه ، وهم من المؤهلين مادياً لتولى تلك الوظيفة ..... "[٣٩]. والموظف المنوط بالترشيح هنا هو كاتب القرية ، وذلك وفقاً لتعليمات صادرة له من الاستراتيجوس Hierax الحاكم الإقليمي فى قسمى بوليمون وثيمستيس Themistes فى العام الحادى والعشرين من حكم هادريان (١٣٦-١٣٧).

وقد يحدث خطأ ما فى تعيين الأفراد للقيام بهذا العبء ، وهذا ما ورد فى وثيقة بردية[٤٠] ترجع إلى عام ١٤٠م ، وهى عبارة عن التماس من طبيب يدعى فاليريوس جيميلليوس إلى الوالى جايوس أفيديوس هيليدوروس يقول فيه إنه كُلف بعبء إلزامي يتعلق بالإشراف على الممتلكات الموضوعة تحت الحجز فى قريتى باكياس وهيفايستوس من قسم هيراكليديس فى الفيوم ، وذلك على مدى أربع سنوات متتالية ، وأنه قد حل به العوز والفقر ، ويتوسل إلى الوالى باعتباره المنقذ (σῶτηρ) ، والسيد (κυρίος)) أن يشفق عليه ويأمر بإعفائه من هذا العبء البغيض καὶ κελεύσι ἤδη με ἀπολυθήναι της ξρείας ، ويرفق فى التماسه ἔντευξις عدة سوابق تدل على إعفاء أقرانه فى مهنة الطب من الأعباء الإلزامية وخاصة أولئك الذين خضعوا للفحص والتدقيق οἱ δεδοκιμοσμένοι διευτύξει، وتشير البردية إلى استمرار عمل هذا الطبيب فى هذا العبء الإلزامى لمدة أربع سنوات متتالية ، وهذا مخالف لقواعد التكليف فى الأعباء الإلزامية من ناحية ثم إن هذا الرجل من فئة الأطباء المنتفعين بالإعفاء من الأعباء الإلزامية Leitourgia ، والأمر المهم الذى أشارت إليه البردية هو أن هذا الطبيب استمر فى عمله مدة أربع سنوات ، وهذا يعنى ضمناً أن المال المكلف بالحراسة عليه ظل محجوزاً طوال هذه الفترة ولم تقدم الدولة على بيعه فى المزاد حتى تأخذ حقها. والواقع أنه فى مثل هذه الحالات (الحجز التحفظى) يكون الحجز على الدخل من العين أو الأرض وليس على العين أو الأرض ، ويكون فى الغالب هذا الحجز بسبب التأخر فى دفع الضرائب عن تلك العين ، وبالتالى تقوم الدولة من جانبها بالحجز على هذا الدخل ومصادرته لصالح الخزانة – بعد

خصم كل التكاليف – وقد يستمر هذا الحجز أو الحبس لدخل هذه العين عدة سنوات حتى تأخذ الدولة حقها. أما الحجز التنفيذى (ἡ κατοξή) فهو فى الغالب يكون على الأرض وليس على دخلها، وهو الذى تتبعه مصادرة هذه الأرض وبيعها ، وفى هذه الحالة لا يزيد الحجز عن ستة أشهر كما جاء فى قرار الوالى Minicius Santus (١٧٧–١٨٠م)[٤١].

وفى وثيقة بردية أخرى[٤٢] ترجع إلى عام ١٨٠/١٨٢م تتقدم السيدة بشكوى إلى الابستراتيجوس فيتيوس توربو Vittius Turbo تقول فيها :

"إنه منذ زمن طويل عُين والدى مشرفاً على الممتلكات المحجوز عليها (على دخلها) ἐπιτηρησιν γενηματογραφουμένων ὑπαρξόντων 11–9 وبعد انقضاء الأجل المحدد لهذه الوظيفة توفى أبى دون أن يترك ثروة بعده على الإطلاق ، وكان ذلك فى العام الثالث عشر من حكم الإمبراطور أوريليوس أنطونينوس Aurilius Antoninius ، ومنذ ذلك الوقت وأنا أطالب خطأ بدفع الدخل الناتج عن هذه الممتلكات ، وحيث إنه ياسيدى قد صدرت الأوامر بأن تُعفى النساء من مثل هذه الأعباء الإلزامية ، وحيث إننى امرأة لا حول ولا قوة لى ، وبلغت من العمر أرذله ، وأنا فى خطر من أن أهجر محل إقامتي لهذه الأسباب فلا ملجأ لى إلاّ حمايتك".

إذا كانت الوثيقة السابقة قد أشارت إلى أن والد هذه السيدة كان يشغل وظيفة المشرف على الأملاك المحجوز عليها فى عام ١٧٣/١٧٢م ، وتطلب السيدة فى شكواها عام ١٨١م الإعفاء من الوظيفة الإلزامية فهل ظلت السيدة فى هذه الوظيفة الإلزامية لمدة ثمان سنوات؟! ، والواقع أن مثل هذا السؤال هو ما دفع N. Lewis[٤٣] إلى إعادة نشر هذه الوثيقة وخلص إلى أن هذه السيدة كان والدها قد عُين فى وظيفة إلزامية تتعلق بالإشراف على الممتلكات المحجوز عليها تحفظياً ، وأنه من مقتضيات تلك الوظيفة أن يقوم بتسديد دخل هذه الممتلكات إلى خزانة الدولة ، وهنا تدعى الإدارة الرومانية بأن والد صاحبة الالتماس لم يسدد الأموال الواجبة عليه للدولة من دخل هذه الممتلكات ، وإنه منذ وفاته – منذ ثمان سنوات – والدولة تطالب ورثته بهذه الأموال ، ولم يكن لهذا الرجل من عقب سوى هذه السيدة صاحبة

الشكوى التى حاولت من جانبها إنكار مسئوليتها عن هذه الأموال ، وتطب رفع الظلم عنها لأنها سيدة عُينت في وظيفة إلزامية[٤٤].

الغريب من أمر هذه السيدة هو أنها ظلت ثمان سنوات دون أن تدفع ما على أبيها من أموال للخزانة ، ذلك أنه فى حالة وجود نزاع بين الدولة وأحد الأفراد فإن الدولة – عن طريق موظفيها – لا تتردد فى استخدام القوة بل والتعسف أحياناً فى الحصول على حقها[٤٥]. أما فيما يتعلق بصاحبة هذا الالتماس فكما ذكرنا من قبل فإن الدولة كانت تتحفظ على أملاك المكلف بوظيفة إلزامية فور توليه هذه الوظيفة ، وكان للدولة الحق فى أن ترجع إلى هذه الممتلكات فى حالة حدوث عجز أو تقصير ، وتحجز على هذه الممتلكات حتى بعد أن يكون المكلف قد ترك وظيفته حتى يسدد ما عليه للدولة[٤٦].

والخلاصة أن والد هذه السيدة كان مكلفاً بطريقة الإلزام بوظيفة المشرف على الممتلكات المحجوزة – الحارس القضائى – وأنه من مقتضيات هذه الوظيفة أن يقوم شاغلها بجمع دخل هذه الممتلكات ويسددها نقداً إلى خزانة الدولة. وكان المحجوز فى P.Teb.237 هو دخل الممتلكات أو محصولها ، ولكن والد صاحبة الالتماس كان قد فشل فى تسديد ما عليه ، ولم تتبين الدولة ذلك إلاّ بعد وفاته أو ربما بعد تركه الوظيفة ، ومن ثم انتقل هذا الدين إلى الورثة ، وعلى ذلك تطلب الدولة من ابنة هذه الرجل – الوريثة الوحيدة – دفع هذا الدين ، فما كان من هذه السيدة إلاّ أن خلطت الأوراق بعضها ببعض كى تتملص من هذا الدين ذلك أنها ادعت أن والدها قد توفى دون أن تسقط الإدارة اسمه من سجل المكلفين بالأعباء الإلزامية ، ومن ثم تراكمت الديون على أبيها ، ليس ذلك فحسب بل كُلفت هى نفسها بهذا العبء بعد وفاة أبيها ، ومن ثم تطلب الإعفاء من هذه الأموال التى تراكمت بطريق الخطأ ، وتطلب الإعفاء من العبء الذى كُلفت به.

التصرفات النافذة على المال المحجوز:

يجب أن نشير هنا إلى أن الحجز لا يخرج المال المحجوز عليه من ملكية صاحبه، بل يظل مالكاً له ، بل كان من حقه أن يتخذ كل ما يلزم من إجراءات لحماية ماله بدليل أنه كان يعين حارساً قضائياً – مشرفاً – عليه ، ومن ثم إذا هلك هذا المال أو أصابه التلف – لأنه فى

معظمه كان محصولات زراعية – فإن المالك كان يتحمل هذه المسئولية ، ومن ثم يحق للدائن – وهو الدولة فى أغلب الأحوال – أن يحجز على مال آخر للمدين لاستيفاء الدين. ولكن هل كان من اللازم حجز الممتلكات قبل بيعها؟!.

تشير إحدى البرديات[٤٧] التى ترجع إلى عام ١٧٠م إلى شكوى من شخص يدعى Theanous ضد آخر يدعى Detronius حيث أراد الأخير أن يأخذ محصول بستان الأول مدعياً أنه قد اشترى هذا البستان من الخزانة. وكان رد صاحب البستان بأن أرضه لم تكن يوماً ما موضوعة تحت الحجز (ἡ γενηματογραφία)[٤٨] ، وإذا كان ما يقوله هذا الرجل صادقاً فإن ذلك يعتبر دليلاً على أنه لا يجوز بيع الممتلكات دون وضعها تحت الحجز ، وذلك إذا لم تكن هذه الممتلكات مصادرة، أما إذا كانت مصادرة فلم تكن الدولة فى حاجة إلى الحجز عليها[٤٩]. ومع هذا يبقى أن نشير إلى أنه فى مصر تحت حكم الرومان جاءت الإشارة إلى ممتلكات وضعت تحت التحفظ بعد مصادرتها P. Oxy. 986, BGU. 733 ، وكانت الإشارة إلى هذه الممتلكات على النحو التالى: γενηματογραφοῦμενος (ἐλαιών) προτέρον (τοῦ) δείνος وفى مثل هذه الحالات لم تكن العلاقة واضحة بين مالك هذه الأرض والمشرفين عليها.

وبيان ذلك أنه لابد أن نفرق بين الحجز التحفظى (ἡ γενηματογραφία) والغرض منه هو منع المدين من تبديد أمواله ، وإعطاءه فرصة لتسديد ديونه ، وبين الحجز التنفيذى (ἡ κατοξή) الذى يهدف إلى بيع ممتلكات المدين استيفاءً للدين. أما الحجز على الممتلكات بعد مصادرتها فلا معنى له إذا كان من حق الدولة بيع مثل هذه الممتلكات فى أى وقت ودون حجز ، أما فيما يتعلق بفرض الحجز على الممتلكات بعد مصادرتها فربما كان المصادر هو دخل هذه الممتلكات ويكنى له بالمصطلح προσόδος ὑπαρξόντων وليست العين نفسها ، ولما رأت الإدارة أن هذا الدخل لا يفى بما على المدين من ديون قررت فرض الحجز على العين نفسها أو على العقار نفسه.

وكانت هذه الأراضى تدفع الضرائب مثل غيرها من الأراضى ففى بردية من كرانس[٥٠] (كوم أوشيم) ترجع إلى يناير ١٦٢م دفع شخص يدعى بابوس Papos ١٣ دراخمة بالإضافة إلى

١,٥ أوبول عن ضريبة مسح الأرض Geometria ، وقدمت هذه المدفوعات إلى إيزيدوروس ومعاونيه المشرفين على الممتلكات المحجوز عليها فى الديويكسيس عن العام الأول. وجاءت الإشارة إلى إيزيدوروس على النحو التالى سطر ٧-٨:

Ἰσιδώρω καὶ [μ]ετόξοις ἐπιτηρ(ητᾶις) γενη(ματογραφουμένω
ν) διο[ι](κήσεως

ويبدو أن بابوس هذا هو صاحب الأرض المحجوز عليها تحفظياً ، وأن هذه الأرض لم تبع بعد فى المزاد العلنى ، ومن ثم يسدد صاحبها ما عليها من ضرائب إلى المشرف - الحارس القضائى -(ὁ πρακτωρ͂) وليس إلى المحصل (ἡ ἐπιτηρήτης) والملاحظ أيضاً أن المدفوعات كانت نقداً ، بيد أن المشكلة فى هذه البردية جاءت فى الإشارة فى ذيلها إلى أن هذه المدفوعات كانت عن العام الأول ، وهذا يتعارض مع ماجاء فى قرار الوالى Minicius Santus ١٧٧-١٨٠م[٥١] الذى ذكر فيه أن المدين إذا لم يسدد ماعليه من دين خلال ستة أشهر فإن ممتلكاته المحجوز عليها ينبغى أن تباع فى مزاد علنى وذلك كى تقتضى الإدارة حقها.

من الواضح أن سبب الحجز على هذه الممتلكات كان التأخر فى دفع الضرائب ، وأن ضريبة مسح الأرض لم تكن الضريبة الوحيدة على هذه الأرض وإلاّ لماذا لم تشر البردية إلى رفع هذا الحجز بعد دفع الضريبة ، ومن الواضح أيضاً أن المحجوز عليه هنا كان دخل هذه الأرض وليست الأرض نفسها ، وكذلك يجب أن نشير إلى الحجز على المال لم يكن يعفى صاحبه من دفع ما عليه من ضرائب ، وكان صافى الدخل يسدد للخزانة العامة ، أما الإشارة إلى العام الأول فربما كان ذلك صدى لقانون كانت تأخذ به الدولة وهو أنها كانت تسمح بإرجاء دفع بعض مستحقاتها إلى أجل محدود[٥٢] ἐν ἐπόξῃ = in suspense[٥٣].

وفى وثيقة نقشية أخرى[٥٤] ترجع إلى ٢١ يناير ١٤٤م كانت عبارة عن إيصال بسداد ضرائب عن مزرعة تمر حيث يقر كل من Petechespochrates, Karouris المحصلان المشرفان على دخل المزارع الموضوعة تحت الحجز التحفظى فى العاصمة يقران هما وشركاؤهما أنهما تسلما من شخص يدعى Petepsais المدفوعات الإضافية عن التمر عن العام السابع ، وهو مبلغ ٨ دراخمات برونز و ٣ أوبول.

وجاءت الإشارة إلى أن هذين المشرفين مسئولين عن الممتلكات الموضوعة تحت الحجز في حاضرة المحافظة ، وليس في الديويكسيس كما في الوثيقة السابقة

οἱ ἀπαι(τῆται) καὶ μέτ(οξοι) ἐπιτη(ρηταὶ) κτη(μάτων)

γενη(ματογραφουμένων) μὴ(τροπολεως

وتشير هذه الوثيقة إلى أن مزارع النخيل لم تكن تسلم هي الأخرى من الحجز عليها أو مصادرتها ، وفي حالة أخرى يشير Wallace[٥٥] إلى أن المدفوعات إلى المشرف على الممتلكات الموضوعة تحت الحجز كانت عبارة عن نصف أردب من التمر، وأن هذه المدفوعات كانت استثنائية تماماً ، ذلك أن مثل هذه المدفوعات كانت عبارة عن جزء من سعف النخيل. وهذه هي الإشارة الوحيدة إلى أن المدفوعات كانت عينية عن الأشياء المحجوز عليها. وفيما يتعلق بالمدفوعات عن الأرض المحجوز عليها فإن لدينا بردية أخرى[٥٦] ترجع إلى عام ١٦٤م ، وهي من قرية أبياس Apias التابعة لقسم ثيمستيس Themistes غرب الفيوم ، وهي عبارة عن إيصال استلام مدفوعات عن أرض محجوز عليها يقدمها صاحبها المدعو Panephremmis إلى الموظف المنوط بهذه المهمة في الديويكسيس ، وكانت قيمة المدفوعات ٢٨ دراخمة ، ويفترض ناشر البردية أن هذا المبلغ كان قسطاً سنوياً من الدين الكلي على هذه الممتلكات. وإذا كانت البردية السابقة لم تحدد نوعية الأرض المحجوزة فإن لدينا وثيقتين برديتين تشير كل منهما إلى هذه النوعية. فتشير الأولى[٥٧] إلى أن دخل هذه الممتلكات كان من أرض مزروعة حبوباً ، وأن المصدر الثاني من هذه المدفوعات كان من استراحات وأرض مباني ثم يأتي بعدهما المصطلح الدال على وقوع هذه الممتلكات تحت الحجز P.Teb II 337. 15

σιτικών καὶ οἰκοπέδων γενηματογρ(αφουμένων)ν

προσοδων ὑπαρξόντω وكان سبب الحجز هنا أن هذه الأرض مدينة للدولة. أما البردية الثانية فتشير إلى أن المدفوعات كانت عن استراحات وأرض مباني فقط περιγι(νομένων) οικοπ(έδῶν)[٥٨] وفي بردية أخرى لها نفس الموضوع[٥٩] من ثيادلفيا ترجع إلى عام ١٦٠/١٥٩م عبارة عن إيصال استلام ضرائب مدفوعة عن أرض

محجوز عليها حيث وردت الإشارة إلى أن حورس ومعاونيه فى مهمة الإشراف كانوا يتولـــون هذه المهمة فى هذه القرية ، وأن تعيينهم كان بمعرفة الإديولوجوس.

ومن الملاحظ أن المدفوعات الخاصة بالممتلكات المحجوز عليها كانت فى الثلث الأخـير من العام ، وذلك حتى يتسنى لأصحاب هذه الأرض أن يحصدوا ما بها من محصول ويســددوا منه إلى المشرفين ، ففى BGU.761 كانت المدفوعات فى اليوم الأخـير مـن العـام (شـهر مسرى)، وفى SB.10268 كانت المدفوعات فى بؤونه فى BGU.851 ، أما فـى SB. 9427 فكانت المدفوعات فى شهر مسرى ، أما المدفوعات فى P.Oslo. 117 فكانت فى شهر تـوت. أما فى BGU. 293 فكانت المدفوعات فى النصف الأول من السنة فى شهرى هاتور وطوبـة ، بيد أن هذه المدفوعات كانت عن العام السابق[٦٠] ، ويضاف إلى النوع الثانى من البرديات التـى جاءت فيها المدفوعات فى النصف الأول من السنة BGU.XIII, 2287 ، O.Onta. 25 حيـث كانت المدفوعات فى شهر يناير.

وربما كان الدفع مرتبطاً أيضاً ببداية أو نهاية تولى المشرفين لهذه الوظائف الإلزامية ذلك أن هذه الشهور الأخيرة ليس بها حصاد. ولدينا مجموعة مـن النقـوش تشـير إلـى أن هـذه المدفوعات كانت تتم فى أوقات متغيرة فمنها ما يدفع فى ١٦ يناير ١٥٠م[٦١] ، ومنها ما يدفـع فى مارس[٦٢] ، ومنها ما يدفع فى يونيه ١٥٤م[٦٣]، ومنها ما يدفع فى شهر نوفمـبر ١٤٤م[٦٤] ، ومن الملاحظ أن المشرفين على الممتلكات المحجوز عليها فى هذه النقوش كانوا يتولون عملـهم فى حاضرة المحافظة (μητροπολέως) وقد أشار اثنان من هذه النقوش[٦٥] إلى اسم صاحب الممتلكات المحجوز عليها.

وجاء فى بردية أخرى[٦٦] عبارة عن تقرير إلى كاتب قرية باكياس من شـخص يدعـى ديوجينيس Diogenes من قرية كرانس "وفقاً للأوامر الصادرة فـإننى أعلـن أن ١٤,٥ آروره أراضى Catoecic[٦٧] التى أمتلكها بالقرب من باكياس والموضوعة تحت التحفظ بسـبب عـدم دفع الضرائب والمسجلة باسم بيثيوس Petheus ، والمسجلة ضمن الأراضى التى تدفع ضرائب باسم ..... فإنى أعلن أن هذه الأراضى أصبحت ضمن الاراضى التى لا يصلها الفيضـان فـى العام الحالى = العام الحادى عشر من حكم أوريليوس أنطونينوس = ١٧١م.

وكان إعلان المالك بأن أرضه التى أجرها أصبحت لا تصلها مياه الفيضان (γή ἐν ἀβρόξω) يوجه إلى الحاكم الإقليمى "الإستراتيجوس" ، والكاتب الملكى ، وكاتب القرية، أو إلى أحد هؤلاء الموظفين الثلاثة ، ويكون الإعلان من مالك الأرض أو من مستأجرها[٦٨].

ويتضح من البردية السابقة أن دخل الأرض كان هو المحجوز عليه فقط ، وليست الأرض نفسها ، وأن هذه الأرض رغم توقيع الحجز على دخلها كانت تدفع ما عليها من ضرائب سنوية ذلك بالإضافة إلى أقساط المتأخرات من الضرائب التى كانت السبب فى الحجز على دخل هذه الأرض ، ذلك أن صاحب الأرض مازال يملكها ، وبالتالى لابد أن يسدد ما عليها من التزامات من دخلها وما يفيض من هذا الدخل بعد مصاريف الحراسة هو ما تتم مصادرته لسداد أقساط الضرائب المتأخرة. وكان توجيه الإعلان هنا إلى كاتب القرية أمراً منطقياً ذلك أن هذا الموظف هو المسئول عن إعداد التقارير المتعلقة بمسح الأرض وتحديد أنواعها وما تتوقعه الدولة من إيراد من هذه الأرض سواء أكان ذلك فى صورة إيجار (أرض الدولة) أو ضريبة (أرض امتلاك خاص). ولكن ماذا بعد الإعلان بأن الأرض لم تعد تصلها مياه الفيضان فهل يعنى ذلك أن صاحب هذه الأرض كان يطلب أجلاً (ἡ ἐποξη) فى دفع قسط من الضرائب المتأخرة على هذه الأرض ، أو أن طلب تسجيل الأرض بأنها لا تصلها مياه الفيضان كان يعنى ضمناً أن صاحب هذه الأرض أعلن موافقته على بيعها فى المزاد. ربما جاز هذا.

ولكن ماذا لو أجرّ شخص قطعة أرض يملكها إلى مستأجر لمدة معينة ، ولم يسدد المستأجر الضرائب عن هذه الأرض ، ومن ثم تم الحجز على ممتلكات هذه الأرض بعد انتهاء مدة العقد فعلى من تقع المسئولية هنا هل على المالك أم على المستأجر ؟! ، والواقع أن المرجع فى هذه الحالة يكون إلى عقد الإيجار ، وهل نص فيه على أن يدفع المستأجر الإيجار ويدفع المالك الضرائب (من هذا الإيجار) أم لا ؟! ، وكانت الدولة من جانبها تضع يدها على منتجات هذه الأرض حتى تأخذ ما عليها من ديون ، ولكن ماذا لو كانت المتأخرات عن أرض تملكها الدولة؟!.

ومن المعروف أن الدولة كانت تجرى الحجز على منتجات أرضها من الأجران العامة ، ولا يحق للمستأجر أو المزارع أن يأخذ شيئاً من هذا المحصول قبل أن تحصل الدولة على إيجار هذه الأرض وما عليها من ضرائب ثم يأخذ المستأجر صكاً من موظفى الدولة بأنه سدد كل ما عليه للدولة، وعندئذ يحق له التصرف فى باقى المحصول. ولكن ماذا يحدث إذا لم يكن المحصول كافيا هل تحجز الدولة على هذه الأرض ؟! ، والواقع أن مثل هذا الإجراء لا يكون منطقياً ، ولكن يبدو أن الدولة كانت تكلف هؤلاء الأفراد وتلزمهم بزراعة هذه الأرض فى السنوات التالية إجبارياً وتصادر دخل هذه الأرض حتى تستوفى حقها[٦٩].

وفى إعلان جاء من المالك عن الأرض التى أجرها بأنها أصبحت لا تصلها مياه الرى (γή ἐν ἀβροξῳ)[٧٠]، ويشير الإعلان إلى قطعتين من الأرض ، ويحدد هذا الإعلان مساحة الأرض وموقعها والظروف التى تؤثر على استغلالها أو إنتاجها. وكانت مساحة القطعة الأولى ١,٥ آروره من الأراضى الموضوعة تحت الحجز التحفظى بسبب عدم دفع الضرائب ، والمسجلة باسم تيبريس (Teberis) وهو المالك ، أما القطعة الثانية فهى بالقرب من كرانس ومساحتها ٢,٢٥ آروره ومسجلة باسم (Priscus) وهو المستأجر، وفى نهاية هذا الإعلان يوقع عليه الموظفون المختصون بإصدار الفتوى Subscription. وتشير وثيقة بردية إلى أن هذا الإعلان كان يقدم فى الفترة ما بين أمشير وأبيب.

بيع المال المحجوز وما يعقبه من مشاكل:

إ ذا كان الحجز هو أول خطوات بيع الممتلكات المدينة للدولة فما هى يا ترى مدة هذا الحجز؟! إذا كنا قد رأينا فى الحجز التحفظى – على دخل الممتلكات – والذى أشرنا إليه بالمصطلح (ἡ γενηματογραφία) أنه فى بعض الوثائق[٧٣] وصلت مدة هذا الحجز التحفظى إلى ثمان سنوات ، فماذا عن الحجز التنفيذى (ἡ κατοχή) والذى يتبعه بيع المال المحجوز؟ فقد وردت إشارة واضحة إلى ذلك فى قرار الوالى مينيكيوس سانكتوس (Minicius Sanctus) "١٧٧-١٨٠م[٧٤] "فليكن معلوماً للجميع أنه إذا ما مرت ستة أشهر دون أن يدفع المدين ما على ممتلكاته المحجوز عليها فإن هذه الممتلكات ستباع فى مزاد علنى".

وكان لكل من رئيس ديوان الإديولوجوس (Idiologos) ومدير أرض الوسايا (Procurator Usiacus) السلطة فى إصدار أمر الحجز ، أما تنفيذ هذا الأمر فكان يقع على السلطات المحلية وخاصة الإستراتيجوس – المحافظ – ذلك أن إجراءات التنفيذ لا تبلغ غايتها بالحجز وإنما كان لابد أن يعقب ذلك بيع المال المحجوز عليه. ويتم الإعلان عن بيع هذه الممتلكات عن طريق الاستراتيجوس ولدينا وثيقة بردية[٧٥] عبارة عن خطاب من موظف كبير إلى الحاكم الإقليمى فى محافظة أكسيرينخوس وغيره من حكام المحافظات المجاورة .... وعليك أن تعلّق نسخة من هذا الخطاب فى مكان عام حتى يتسنى للراغبين المشاركة فى هذا المزاد".

وكانت الإدارة الرومانية تحدد سعر الأشياء المعروضة للبيع فى المزاد سلفاً فتشير البردية السالفة الذكر إلى مايلى[٧٦] : "فيما يتعلق بممتلكات Aurelius Bion والذى يسمى أيضاً Ammonius الواقعة فى المحافظة التى تحت نفوذك – أكسيرينخوس – أو الواقعة فى محافظات أخرى والتى تقدر بأربعة آلاف دراخمة ، فإنها تعرض للبيع حتى يصل المزاد إلى السعر المحدد سلفاً ، وعليك أن تسدد المبلغ فى خزانة الدولة".

وإذا كانت البردية لم تحدد اسم راسل الخطاب وإن كان ناشرها يرجح أنه كان الإبستراتيجوس (Didius Balbinus) فهل يعنى هذا أن جهاز الإديولوجوس ليس له دور فى هذه العملية ؟ نشك فى ذلك حيث إن هذا الجهاز كان صاحب اليد الطولى فى مثل هذه الأمور ، أما دور الإبستراتيجوس أو الاستراتيجوس فكان دوراً تنفيذياً فقط. وإذا كانت البردية تحدد سعر هذه الأرض – ٤٠٠٠ دراخمة – فإن هذا السعر ربما يكون محدداً بواسطة الإديولوجوس ، وأن هذا المبلغ كان يسدد فى خزانة الدولة تحت حساب الإديولوجوس ، وتشير هذه البردية إلى نقطة مهمة أخرى وهى أنه كان على الاستراتيجوس أن يسدد هذا المبلغ بنفسه إلى خزانة الدولة ، ومعنى ذلك أن دور المشرف قد انتهى – الحارس القضائى – وذلك ببيع هذه الممتلكات فى المزاد العلنى. ويبدو أن الأرخيديكاستيس archidicastes كان وهو الموظف المنوط بتسجيل عملية البيع وإعطاء سند الملكية للملاك الجدد ، وذلك حسب إحدى البرديات أكسيرينخوس.

ولدينا وثيقة بردية أخرى[٧٨] أشارت بطريقة غير مباشرة إلى بيع ممتلكات (τὰ ὑπαρχόντα) ذلك أن كاتب قرية يدعى Callinicus كان قد رشح شخصاً فقيراً

(ἄπορος) لوظيفة إلزامية ، وأدى ذلك إلى هروب هذا الشخص ، وتبع ذلك بيع ممتلكاته فى المزاد. وعندما تقدم هذا الرجل بالتماس إلى الوالى فاليريوس يودايمون (Valerius Eudaemon) ١٤٣م كان قراره بأن يدفع هذا الكاتب القروى غرامة للدولة وأن يدفع للشخص الذى أضير ما قيمته أربعة أضعاف ممتلكاته التى باعها فى المزاد(٧٩).

ولم يكن الأمر يسير دون عوائق ومنغصات مع الملاك الجدد للأرض التى يتم بيعها فى المزاد العلنى فيشير أحد مواطنى مدينة أنتينوبوليس – جايوس يوليوس نيجد – إلى أنه قد اشترى ما مساحته آروره واحدة من الأرض التى صادرتها الدولة ، وكانت عبارة عن جزء من بستان ، ولكن كاتب المشرف على الأملاك المحجوزة المدعو إيزيدوروس ينكر عليه تلك الأرض(٨٠).

ويبدو أن هذا الكاتب لم يكن موافقاً على نقل ملكية هذه الأرض إلى هذا المواطن الرومانى ، ولم يسقطها من قائمة الممتلكات المصادرة من شخص يدعى Kastor لأن هذا المواطن الرومانى – وهو المشترى – لم يكن قد سدد ثمن هذه الأرض كاملاً ، وتعد هذه الوثيقة P.Mich. inv. 2848+3000 والتى ترجع إلى ١٥ فبراير ١٦٣م من الوثائق التى تؤيد القول بأن الحجز كان يفرض على الممتلكات بعد مصادرتها. ولكن ينبغى أن نوضح أن الحجز كان يفرض على دخل العين المدينة للدولة – بسبب التأخر فى سداد الضرائب مثلاً – وإذا رأت الدولة أن هذا الدخل لن يغطى ديون المدين فإن الدولة كانت تنقل هذا الحجز التحفظى إلى حجز تنفيذى الذى بمقتضاه يكون بيع هذه الممتلكات نفسها فى المزاد العلنى.

وإذا كان الغرض من الحجز التحفظى هو منع المدين من التبديد فى أمواله حتى تستوفى الدولة حقها ، فلا معنى إذاً أن يفرض مثل هذا النوع من الحجز على العقارات أو على الأراضى لأنه لا سبيل لتبديدها فهى موجودة أراد المدين أم لم يرد ، ومن ثم يكون الحجز عليها حجزاً تنفيذياً فقط ، ومثل هذا النوع من الحجز تتبعه إجراءات البيع فى المزاد. وعلى ذلك نلاحظ أنه فى كل الوثائق التى ورد فيها أن الحجز كان مفروضاً بعد المصادرة فإن هذا النوع من الحجز يكون على العقار نفسه وليس على دخله أو محصوله كما هو الحال فى الحجز التحفظى الذى يهدف إلى الحفاظ على هذا الدخل فقط وإعطاء المدين فرصة لسداد دينه. ومن ثم تكون المصادرة للمحصول يحجز تنفيذياً على العقار وتتخذ إجراءات بيعه ، وهنا يحدث الخوف

لدى البعض من أن الحجز تم بعد المصادرة فى حين أن المصادرة كانت لشئ – المحصـــول – والحجز كان على شئ آخر – العقار نفسه –.

ومن المشاكل التى كانت تواجه المالك الجديد للأراضى المباعة فى المزاد أن صاحبـــها كان يطالب بدفع الإيجار عن تلك الأرض بالإضافة إلى الضرائب ، وجاء النهى عن مثل هـــذا الإجـــراء فى قـــرار الوالى تيبريوس يوليوس الإسكنـــدر ، الأسطـــر ٢٩-٣٢[٨١] على النحو التالى:

"إنه فيما يتعلق بالضياع المباعة بواسطة الخزانة ، والتى كان المشترون قد صدر الحكـــم عليهم بدفع المستحق عليها من إيجارات (ἐκφόρια) فى تلك الفترة ، فإنه نظـــراً لأن الوالـــى فستينوس كان قد أصدر أمره بأن يقتصر ما يحصل عليها من ضرائب على المستحقات الفعليـــة (τὰ καθήκοντα) فقط ، فإننى أقرر أن يجرى إعفاؤهم مـــن دفـــع أيـــة التزامـــات مـــن الضـــرائب والإيجارات التى لم يتم) تحصيلها بعد ، ويُقتصر ما يدفعونه على الضرائب المقررة فقط. ذلك أنه ليس من الإنصاف فى شئ أن الذين اشتروا ضياعاً (τὰ κτημάτα) وســـددوا أثمانها يطلب منهم أيضاً دفع إيجارات عن هذه الأملاك (المشتراه) كما لو كانوا يزالـــون مـــن المزارعين الملكيين".

والواقع أنه لا معنى لأن تحجز الدولة على الممتلكات بعد مصادرتها ، حيـــث أن لدينـــا وثيقة بردية[٨٢] ترجع إلى عام ١٣٠م ، وهى عبارة عن مذكرة يتقدم بها مجموعة من الأشخاص إلى الاستراتيجوس فى محافظة أثريبيس Athribite Nome = تل أتريب قرب بنـــها ، يطلبـــون فيها أن يستأجروا قطعة من الأرض العامة (Ager Publicus) ، ويشيرون إلى أن جزءً مـــن هذه الأرض كانت قد صادرتها الحكومة من أراضى اليهود الذين قتلوا أثنـــاء الثـــورة ، وأرض الإغريق الذين ماتوا دون عقب أو وريث.

ἀ[π I] ουδαίων ἀνειρη[μ]ένων καὶ Ελλήνων ἀ[κλ]ηρονομήτων

ويوضح هذا الجزء من البردية أن الدولة كانت تحول الأراضى المصـــادرة إلـــى أرض عامة يشرف عليها موظفو الدولة دون أن تكون فى حاجة إلـــى فـــرض الحجـــز عليـــها بعـــد مصادرتها.

الحـــواشى:

(١) يجـــب أن نفـــرق هنـــا بيـــن الحجـــز ἡ κατοχή = detention ، وبيـــن الرهـــن τὰ ὑποκειμένα = the articles pledged ذلك أن الرهن مرحلة تسبق الحجـــز بنوعية سواء كان الحجز تحفظى أو الحجز التنفيذى. والرهن نوعان: رهن رسمى وينشـــأ بمقتضى عقد رسمى يحرره موظف عام بمكتب التوثيق ، ولا يرد إلا علـــى عقـــار ، ولا تنتقل حيازة العقار إلى الدائن المرتهن ، بل يبقى بين يدي مالكه ، ويكون للدائن المرتهن – إذا شهر الرهن – أفضلية على الدائنين العاديين ، ويكون له الحق فى أن يستوفى حقه مـــن القيمة النقدية للعقار إذا انتقلت ملكيته للغير.

- أما الرهن الحيازى: فهو ينشأ بمقتضى عقد رضائى ، ويرد على العقـــار والمنقـــول ، وتنتقل فيه حيازة الشئ المرهون إلى الدائن المرتهن ، ولكن الملكية تظل للمالك الراهن ، وما يحصل عليه الدائن المرتهن من ريع أو استعمال الشئ المرهون يخصـــم مـــن المبلغ المضمون بالرهن. ولا يجوز للدائن المرتهن أن يمتلك الشئ المرهون بعد أجـــل معلوم نظير ثمن محدد إلا بعد إجراءات التنفيذ عليه. وتنطبق هذه القاعدة على نوعـــى الرهن.

- عن ذلك راجع: إسماعيل غانم ، محاضرات فى النظرية العامة للحق ، ط٣ ، القـــاهرة ١٩٦٦ ، ص ص ٤٧-٤٨. عن الرهن فى مصر فى العصر الرومانى راجع:

- P. Thmouis. No. 70,76,99,100 ff

2 - Taubenschlag, R. "γενηματογραφία" in Greco-Roman Egypt". JJP 4 (1950) PP: 78-79.

3 - Id, The law of Greco-Roman Egypt in the Light of Papyri. 332.B.C-640 A. D. Warszawa. 1955. P. 688.

عن حق جمع ضريبة معينة راجع :

- Youtie, H. C. Publicans and Sinners. ZPE 1(1967) PP. 1-20.

– أما عن المحصلين أو الجباة Logeutae ، والحراس Phylakeis ، والكتبة Grammateis والحفاظ على المستندات والإيصالات Symbolophylakeis ، والأتباع Hyperetai والمفتشين Ephodoi ، راجع زكى على ، مصر البطلمية بين المد والجذر ، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٢٧.

(٤) نافتالى لويس. مصر الرومانية ، ترجمة فوزى مكاوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٧ .

(٥) هى فى معظمها ضرائب عينية.

6 - Taubenschlag. R, The law of Greco-Roman Egypt. PP. 688-689.

(٧) يجد القارئ تفصيلاً سهباً عن الأعباء الإلزامية شروطها وأسباب الإعفاء منها فى الأبحاث العديدة التى نشرها نافتالى لويس عن الأعباء الإلزامية ، ونذكر منها :

- Naphtali Lewis, The compulsory public services of Roman Egypt, Second edition Papyrologica Florentina. Vols xxvii. 1997,
- Exemption from leitourgia in Roman Egypt. II Actes XI (1966) PP. 508-541.

(٨) عن هذا الموضوع راجع العقوبة التى أصدرها الوالى فاليريوس يودايمون (Valerius Eudaemon) ضد كاتب القرية الذى رشح شخصاً غير مؤهل لوظيفة إلزامية

- Westermann, "The prefect Valerius Eudaemon and the indigent liturgist. P. Wisc 23". JEA 40 (1954) PP. 107-111.

(٩) عن مصطلح حسب العرف والعادة راجع BGU. 235 ترجع إلى عام ١٦٥م.

(١٠) هذا المصطلح يعنى أن العبء الذى كان من المقرر أن يقوم به شخص ما وقرر أن يهرب تتحمله الجماعة التى ينتمي إليها أو القرية كلها بما يعنى إعادة توزيع حصص الأعباء. عن ذلك راجع:

- N. Lewis, s "μερισμός ἀνακεχωρηκότων" an aspect of Roman oppression in Egypt". JEA23 (1937) PP. 63-75.

11 - Taubenschlag, The Law .., P. 690.

(١٢) عن وظيفة الاديولوجوس اختصاصاتها وطبيعة العلاقة بين هذا الموظف والوالى وبنـــود مقننه الاديولوجوس راجع زكى على. مقننة الإديولوجوس. القاهرة ، ١٩٩٩م.

13 - Taubenschlag, JJP 4 (1950) P. 79.

14 - BGUII 599= W.Chr. 363.

(١٥) كان للديويكتيس – dioiketes – وزير المالية نفوذ واسع فى العصر البطلمى ، وكـــان أبوللونيوس وزير مالية فيلادلفوس أشهر من تولى هذه الوظيفة. أما فى العصر الرومـانى فقد تراجعت هذه الوظيفة فى ظل النفوذ الواسع لرئيس ديوان الاديولوجوس (Idiologos) ، ومن ثم يحلو لبعض الباحثين أن يسموه عامل المالية.

(١٦) هى الوثيقة رقم ٣ من أربعة عشر بردية من البردى الإغريقى فى برلين ولم يتيسر لـــى الإطلاع عليها Zilliacus, Vierzehn Berliner Griechische Papyri

17 - Taubenschlag. R. JJP 4 (1950) P. 80.

(١٨) عن إجراءات تنفيذ بيع المحجوز فى المزاد ، راجع P. Oxy. XLVII, 3348 ترجع إلى عام ٢٢٨م.

(١٩) قد يكون المالك نفسه هو الحارس أو المشرف على ماله المحجوز ، ذلك أنه عندما ينتقـل المحضر لتوقيع الحجز فإنه قد يكلف المالك نفسه بأن يكون حارساً على ماله وخاصـة إذا كانت أشياء لا يمكن تبديدها.

20 - Walace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian. New York. 1937. P. 72.

21 - P. Oxy. 173.

22 - P. Oxy. 1413.

23- P. Leit. 11.

24 - O. Camb. 75.

25 - N. Lewis, The Compulsory public services of Roman Egypt. P. 30

26 - BGU. 1062 = W.Chr. 276.

27 - P.Amh. 77 = W.Chr. 277, PSI. 1245.

28 - Lewis, op. cit. P. 30.

(٢٩) جاءت الإشارة إلى كل من فيلون وسابينوس المشرفين على قطع الأحجار فى الفيوم فـــى P.Fay. 36، وترجع إلى عام ١١٢/١١١م ، وكانت الإشارة على النحو التالى :

Φίλωνι καὶ Σαβέινει ἐπιτηρήταις πλίνθου νομοῦ

وفى هذه البردية يتعهد شخص يدعى Sanesreus بأن يدرفع ٨٠ دراخمة مـــن الفضـــة بالإضافة إلى مبالغ أخرى (لم يحددها) إلى المشرفين على صناعة الطوب – أو قطعة من المحاجر – فى الفيوم ، وذلك مقابل احتكار صناعة الطوب فى قرية كيركيودسيرس فـــى قسم بوليمون. عن هذه القرية راجع:

- Dorothy. J. Crawford, Kerkeosiris an Egyptian Village in the Ptolemaic period. Cambridge. 1971.

(٣٠) جاءت الإشارة إلى هذه الوظيفة فى P.Fay. 23 التى ترجع إلى القرن الثـــانى الميـــلادى حيث تشير البردية إلى قائمة بممتلكات الأشخاص والوظائف التى كانوا يشغلونها:

ἐπιτηρήτης οὐσιακῶν Σερενύτου, ἐπιτηρήτης οὐσιακῶν Βουβ(άστου).

وكانت الإشارة إلى المشرف على الأرض المحجوز عليها فى كراس ، ويشـــير ناشـــر البردية إلى أن المشرف على الوسايا بأنه كان أحد المسئولين عن الضياع الإمبراطوريـــة والأراضى العامة.

(٣١) جاءت الإشارة إلى المشرف على جمع الضرائب المفروضة على التجارة فـــى الأســـواق على النحو التالى ἐπιτηρήτης ἀγορανμοίας ، وكان هذا المشرف يعد تقريراً شهرياً عن الضرائب التى يحصلها..Wallace. Taxation. op. cit. P305 and 447 وهناك المشرف على النسيج ἐπιτηρήτης γερδίων ، والمشرف على المراعـــى ἐπιτηρήτης νόμων.

(٣٢) وهذه النقوش هى O.Ontario. Mus. I : 25 ، وترجع إلى عام ١٤٤م و O.Bodl II, 989 ، وترجع إلى عام ١٤٤م ، وكذلك O. Bodl II 1693 ، وترجع إلى عـام ١٥٠م ، وكذلك O.Bodl. II 995 ، وترجع إلى عام ١٥٤م و O.Bodl II 996 ، وترجع إلـــى عام ١٥٤م، وكذلك O.Strass I 444، وترجع إلى عـــام ١٦٥م ، O.Bodl II 990 ، وترجع إلى عام ١٦٧م و O.Camb. 75 ، وترجع إلى عام ١٨٩م.

33 - P.J. Sijpesteijn, "Complaint to the epistrategos Vedius Faustus" ZPE110 (1996) Not. 6. P. 186.

34 - SB. 7365.

35 - Wallace, op. cit. PP. 194-195 CF. J.Rea "P. Lond. Inv. 1562. Market taxes in Oxyrhynchus". ZPE46 (1982) P.191.

36 - P.Leit. 14 148 A.D.

37 - P.Leit 11.

38 - P.J. Sijpesteijn, "Three fayun papyri" Aegyptus 77 (1987) P. 73.

39 - P.Leit. 11.

40 - P. Fay. 106 = SP II 283.

41 - BGU. 742. سنتناول هذا القرار فى فقرة قادمة

42 - P. Teb II. 237.

43 - N. Lewis, "The Conundrum of P. Teb II 237". CdE 145 (1998) P. 143.

(٤٤) عن إعفاء السيدات من الأعباء الإلزامية راجع: Lewis. Compulsory P. 94 .

45 - N. Lewis, CdE 145 (1998) P. 124.

46 - P. Mich. 616.

47 - BGU. I. 291.

48 - Taubensohlag. JJP4 (1950) P. 81.

49 - Ibid. PP. 81-82.

50 - BGU. XIII. 2287.

51 - BGU. 742.

52 - P. Tebt. II 337.

(٥٣) ἡ ἐποχή فترة إمهال أو فسحة من الوقت ، وقد أشارت SP. No. 281 ، والتى ترجع إلى عام ٥٥-٥٩م إلى أن ستة من جباة ضريبة الرأس فى ست قرى من قرى الفيوم يطلبون مهلة ἡ ἐποχη ليتدبروا أمرهم ، ويعللون ذلك بأن سكان هذه القرى قد هجروها ولم يبق منهم إلا القليل، ويطلبون من الوالى تيبريوس كلوديوس بالبيللوس أن يكتب إلى الاستراتيجوس فى القسم الشرقى من الفيوم هيراكليديس بألا يضايقهم أى الجباة οἱ πρακτόρες، وذلك حتى موعد الجولة التفتيشية Convantus للوالى كى ينظر الأخير فى هذا الموضوع.

54 - O. Onta. 25.

55 - Wallace. op. cit. P. 302 and 368.

56 - SBXIV, 11712.

57 - P. Teb. II 337.

58 - SB IV. 9427.

59 - P. Oslo III 117.

60 - Deborah. H. Samuel, "New edition of two vienna papyri". BASP 14 (1977) P. 125.

61 - O.Bodl II. 1693.

62 - O.Bodl II. 990.

63 - O. Bodl. II 995.

64 - O. Bodl. II 989.

65 - O. Bodl II. 995, 996.

66 - P. Mich. VI, 369.

(٦٧) عن هذه الأراضى راجع :

- A.C. Johnson, Roman Egypt to the Reign of Diocletian. London. 1936. P. 28. and P 583.

68 - BGU. XV. 2488 A.D. 164-165. P. 72.

(٦٩) عن دور كاتب القرية فى تأجير أرض الدولة إلزامياً راجع:

- P.Fhil. I; 48 and 52-55

70 - BGU. XV, 2488.

(٧١) عن الموظفين الذين كان لهم حق إصدار هذه الفتوى ، راجع :

- Thomas: "Subscriptions to petitions to officials in Roman Egypt". Studia Hellinistica 27 (1983) PP. 369-382.

72 - P. Mich. VI. 366.

73 - P. Teb II 237.

74 - BGU. 742.

75 - P. Oxy. XLVII, 3348.

76 - P. Oxy. 3348 A. D. 228/231.

77 - P. Oxy. 3610 A. D. 251.

78 - P. Wisc. 23.

79 - Westermann, "The prefect Valerius Eudaemon and the indigent liturgist P.wise. 23" JEA 40 (1954) P. 107.

80 - Sijpesteijn, ZPE 110 (1996) P. 184.

81 - A. Bernard, La Prose sur Pierre dans L'Egypté Hellinistique et Romaine. Tom. I Paris. 1992. No. 57 P. 132 see also, Jonhson, op. cit. PP. 704-709.

82 - C. Pap. Jud. II. 448 = P. Oxy. 500.

مراجع البحث:

أولاً : المراجع والأبحاث الأجنبية:

1- Bernard, A.: La Prose sur Pierre dans L'Egypté Hellinistique et Romaine. Tom I. Paris. 1992.

2- Deborah. H. Samuel.: "New edition of two vienna papyri" BASP 14 (1977) PP: 123-134.

3- Dorothy. J. Crawford, Kerkeosiris an Egyptian Village in the Ptolemaic Period Cambridge. 1971.

4 - Johnson, A.C: Roman Egypt to the Reigen of Docletian. London. 1936.

5 - Naphtali Lewis: The Compulsory Public Services of Roman Egypt: Papyrologica Florentia. Second edition Vols. XXVIII 1997.:

,"Exemption from leitourgia in Roman Egypt II" Actes XI (1966) PP: 508-541.

,"The Conundrum of P. Teb II. 237" CdE (1998) PP:121-124.

,'μερισμος ἀνακεχωρηκοτων' an aspect of Roman oppression in Egypt" JEA23 (1937) PP: 63-75.

6 - Sijpesteijn, P.J. : "Complaint to the epistrategos Vedius Faustus". ZPE 110 (1996) PP: 183-187,

"Three Fayum papyri".Aegyptus 77(1987). PP: 73-78.

7 - J. Rea, "P. Lond. Inv. 1562 Verso. Market Taxes in Oxyrhynchus." ZPE 46 (1982). PP. 191-197.

8- Taubenschlage, R. : 'γενηματογραφία In Greco-Roman Egypt". JJP4 (1950) PP: 77-82.

,The Law of Greco-Roman Egypt in the light of Papyri. 332B.C-640 A.D. Warzawa. 1955.

9 - Thomas, D. :"Subscriptions to Petition to officials in Roman Egypt" Studia Hellinistica 27 (1983) PP: 369-382.

10 - Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian. New York. 1937

11- Westermann, W. :"The prefect Valerius Eudaemon and the indigent liturgist P. Wisc. 23." JEA 40 (1954) PP: 107-111.

12 - Youtie; H.C. Publicans and Sinners. ZPE 1 (1967) PP 1-20.

ثانيا: المراجع العربية:

١ – زكى على. مقننة الإديولوجوس. القاهرة. ١٩٩٩م.

٢ – مصر البطلمية ، بين المد والجذر ، القاهرة ٢٠٠٠.

٣ – نافتالى لويس : مصر الرومانية. ترجمة فوزى مكاوى. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٩٤.

٤ – إسماعيل غانم. محاضرات فى النظرية العامة للحق. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٦٦.